مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at http://www.asjp.cerist.dz

الشباب وإشكالية العزوف عن العمل في ظل متطلبات التنمية الإقتصادية

الأستاذ أحمد عبد الحكيم بن بعطوش والأستاذ مراد رباحي – جامعة باتنة1، الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح القيمة السوسيواقتصادية للعمل باعتباره من أهم المرتكزات التي تقوم عليه تنمية المجتمع في مختلف المجالات، إلا انه نتيجة للتغير الاجتماعي والتحولات التي مست بنية المجتمع الجزائري ومتغيراته الوظيفية، بفعل التطورات التكنولوجية السريعة وكذا التحولات القيمية والثقافية التي ادت الى بزوغ قيمة مفهوم العمل لدى تفكير الشباب، وتغير رؤيتهم لمجال التنمية الاقتصادية المستدامة مما ادى الى ظهور اشكالية عزوف الشباب عن العمل في العديد من القطاعات الحيوية عكس ما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Cette étude vise à illustrer la valeur socio-économique du travail comme l'un des piliers les plus importants du développement de la société dans divers domaines, mais à la suite du changement social et des transformations qui ont affecté la structure de la société algérienne et ses variables fonctionnelles, en raison des développements technologiques rapides ainsi que de la valeur et des transformations culturelles qui ont conduit à un affaiblissement valeur du notion de travail dans l'esprit des jeunes, Et changer leur vision pour le domaine du développement économique durable, ce qui a conduit à l'émergence du problème de la réticence des jeunes à travailler Dans de nombreux secteurs vitaux, le contraire de ce que le processus de développement économique exige

مقدمة:

تتجه أغلب الدول والمجتمعات باهتمام على تنمية وتوجيه فئة الشباب نحو التعليم والعمل كونهما من عناصر التنمية الاقتصادية، باعتبار أن العمل من عوامل تقدم المجتمع واستقراره وازدهاره، وعلى اساسه تتكون الشخصية السوسيواقتصادية للمجتمع وأفراده وتتجسد القيمة الايجابية للعمل في الحياة الاجتماعية للفرد، ومن نتاجه التخلص من التبعية الاقتصادية والاعتماد على الامكانيات البشرية والثروات الطبيعية المتنوعة .

بينما في المجتمع الجزائري يشكل عزوف الشباب عن العمل المنتج أحد التجليات السلبية التي يعاني منها الفعل الاقتصادي بالجزائر، ذلك أن ابتعاد الشباب عن ممارسة العمل في كيانه الطبيعي في مجالات التنمية كالفلاحة والصناعة والحرف المهنية سيشكل شرخ في القيمة الاجتماعية للعمل وخلل وظيفي في ميكانيزمات وعمليات التنمية الاقتصادية وأزمة انتاج خاصة في ظل التحولات المجتمعية والاقتصادية التي غيرت من حركية العمل واتجاهاته.

ولفهم ديناميات تحولات العمل خلال تفاعله مع الواقع من خلال التنمية الاقتصادية- من الماضي الى الحاضر- حولنا معالجة هذا الموضوع من أربع مستويات: بداية بتناول معرفي لمفهوم العمل وكذا أهميته ومجالاته في المجتمع الجزائري، ثم التطرق الى الشباب لاعتبارها قوة بشرية متفاعلة مع الواقع الاجتماعي وموقعه من التمكين الاجتماعي وصولا الى معالجة مسألة عزوف الشباب عن العمل وأثره على عملية التنمية الاقتصادية.

أولا- مفهوم العمل:

تتعدد مفاهيم العمل حسب تعدد التخصصات والمشارب العلمية والاتجاهات الايديولوجية فنجد من يعرفه بأنه "جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينفذها الانسان على المادة بواسطة عقله ويده وعبر استخدام الآلة وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنفذة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان " [1]

ويعرفه أيضا على انه: "مجموعة مهام يتطلب تنفيذها بذل جهد فكري ونفسي وعضلي بغرض انتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية جملة من الاحتياجات البشرية "[2].

وبهذا نجد أن الاختلاف بين المفهومين من حيث الشمولية فالأول يعتبر العمل مهنة أو وظيفة يتخذها الإنسان مقابل أجر ليحسن مستواه المعيشي ويجعل حياته أفضل لان ذلك الاجر يتيح له تلبية بعض الحاجات أما الثاني فمعناه أشمل وهو يعني العمل المأجور وغير المأجور وبذلك يدخل في معناه أشكال وأنواع أخرى من العمل كالعمل التطوعي والعمل التعاوني والعمل المنزلي التي يتقاضى عليها الانسان أجرا لكنه يغير بها الواقع من حالة الى أحسن منها سواء لصالحه أو لصالح الاخرين .

ثانيا- أهمية العمل ومجالاته في المجتمع الجزائري:

إن الركن السوسيولوجي الذي يتناول مجال العمل ومتغيراته يعتمد على أن تحليل العمل واستخلاص قيمه مرتبط بالتصورات والممارسات الفردية والجماعية حوله، لذلك فإن للعمل أهمية كبيرة ومكانة ثابتة في محيط الفرد والمجتمع، فهو

[1] عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع العمل ، منظمة المرأة العربي القاهرة، مصر ،2011 ص 27

[2] نفس المرجع ، ص 19.

غاية إنسانية وواجب اجتماعي في الحياة وهو في نفس الوقت من متغيرات القيم الاجتماعية و الدينية المجتمعية التي تصل إلى مستوى العبادة، لأن العمل ينمي القدرات الذهنية و يفتح المواهب ويدفع عن الإنسان الملل والعجز ويوسع دائرة علاقات العمل ويبني العلاقات الاجتماعية وينمي الخبرات لمواجهة المشاكل والصعوبات والأزمات، أين يحفظ كرامة الإنسان ويحقق له الاستقلالية والحرية وتحرره من التبعية، ثم انه يبعد على حد عبارة الفيلسوف الفرنسي فولتير ثلاثة هي – القلق والرذيلة والاحتياج–. وما لها من الآثار المدمرة لهذه الآفات على الذات البشرية، فبالعمل يحقق الإنسان وجوده ويضمن إنسانيته يحقق توازنه النفسي والذهني والجسدي، وبالعمل أيضا يكون المجتمع كبناء اجتماعي يشد بعضه بعضا فيكون محصنا من الأمراض الاجتماعية كالجريمة والمخدرات، ليكون أفراده ضمن عمليات التضامن والتعاون والتكافل الكل يعمل لبناء مستقبل مزدهر، فالمجتمع كالساعة كل قطعة فيها لها عمل ولابد من أداء كل قطعة عملها لينتظم سيرها، ويتضح مظهر هذا الانتظام سير العقارب فإذا دلت على الأوقات بالضبط دلنا ذلك على أداء كل قطعة وظيفتها، و أحسن دليل على ذلك المجتمع الياباني الذي نهض من تحت ركام القنبلة النووية الأمريكية وحقق نهضة بفضل قيم العمل و الكد والاجتهاد ، لذلك فالإنسان مطالب بأن يعمل مهما تأخرت ثمرة العمل ومهما فاته إدراك جزاء عمله ولا توارثت الإنسانية الحياة جيلا بعد جيل ولما جنى اللاحقون ثمرات عمل السابقين.

لذلك فإن العمل كقيمة سوسيواقتصادية يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي فهو يعتبر عنصر هاما من عناصر الانتاج ومستواه قد يؤثر بشكل مباشر أو انخفاض الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتي تعتبر المحرك الأساسي للنمو، كما أن العلاقة القوية بين العمل والعنصر البشري من جهة ومعدل النمو من جهة أخرى كافية لتشجيع الباحثين على تحليل محدداته وتفسير هذه العلاقة من أجل تبني السياسات الاقتصادية الحكيمة التي ترتكز على المؤشرات الميدانية الحقيقية.

لقد تميز سوق العمل في الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30% بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، كما شهدت نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا لاسيما عند أصحاب الشهادات العلمية والشباب تميزت البطالة في السنوات التالية ب:[3] سنة 1995 في حدود 28% وبلغت أكبر نسبة سنة 1999 في حدود 30% حيث أن معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها وذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب.

وبالموازنة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2009 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا، حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص

[3]- رحيم حسين، حاجي فطيمة: إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في اطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، ، ص-ص 3، 4.

الوطني والأجنبي وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل، كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل ويظهر ذلك جلب من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث كانت في سنة 1999 في حدود 30% أما بالنسبة 2004 في حدود 17.7% وفي سنة 2007 بلغت 21.3% في حين بلغت سنة 2009 10.2% وخلال نفس السنة تم تسجيل 300000 طلب إضافي سنويا من بينهم 120.000 طلب من طرف خريجي التعليم العالي.

إضافة إلى هذا فإن نسبة البطالة بلغت سنة 2010 حدود 10% وتم تقديرهم ب 1.076.000 بطال، كما بلغ عدد العاملين لنفس السنة ب 99735000 بنسبة 37.6% على المستوى الوطني[4].

أما توزيع العمالة حسب النشاط نجد أن قطاع الخدمات والتجارة شمل أكبر نسبة من العمالة قدرت ب 55.2% تليه قطاع البناء بنسبة 19.4% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.7% وأخير نجد قطاع الزراعة بنسبة 11.7% والجد ولين التالين يبين تطور نسبة البطالة وتوزيع العمالة حسب النشاط والقطاع[5]:

السنوات	1995	1999	2004	2007	2009	2010
نسبة البطالة	%28	%30	%17.7	%21.3	%10.2	%10

جدول رقم(02) يبين تطور نسبة البطالة من 1995-2010

يتبين من خلال الجدول والمنحنى البياني السابقين أن سوق العمل في الجزائر عرف ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة خاصة. في سنتي 1995-1999 وذلك، نتيجة لإفرازات الأزمة الاقتصادية والتي تظهر في عملية تسريح العمال، ليشهد في السنوات الأخيرة تراجعا وانخفاضا مستمرا في معدلات البطالة وذلك مع بداية سنة 2004 إلى غاية 2010 ويعود ذلك إلى الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة في سبيل القضاء على ظاهرة البطالة وتحقيق التنمية الشاملة للبلاد .

القطاع	قطاع الخدمات والتجارة	قطاع البناء	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة
نسبة توزيع العمالة	%55.2	%19.4	%13.7	%11.7

الجدول رقم (3) التالي يبين توزيع العمالة حسب النشاط أو القطاع

يظهر من خلال الجدول أن نسبة توزيع العمالة تكون جد كبير في قطاع الخدمات والتجارة بنسبة ويعود ذلك للاهتمام الكبير بهذا القطاع إضافة إلى كون هذا القطاع هو أحد وأهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في حين يقل الاهتمام وارتكاز العمالة في القطاعات الأخرى وخاصة في القطاع الزراعي الذي يحتل المرتبة الأخيرة.

4- نفس المرجع، ص 4

5-رحيم حسين، حاجي فطيمة ، مرجع سابق، ص، 4.

من خلال ما تم التطرق إليه حول سوق العمل في الجزائر فإنه يمتاز بخصائص عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف

عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب.

عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار.

صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.

ترجيح النشاط التجارة الذي لا ينشئ مناصب شغل كبيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل وترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات[6].

لذلك يعد العمل والقيم المتعلقة به واحدة من قيم الحضارة الحديثة ومحركا رئيسيا من محركاتها، وقيمة بارزة من قيم الإسلام فضلا عن كونها مطلبا ملحا من مطالب جودة الإنتاج أو تغطية ورفع مستواه[7].

إن تحقيق الثروة والإنتاج يكون بالعمل الذي يجب أن يغرس في نفوس الناشئة بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية بداية من الاسرة ثم المدرسة والمسجد وغيرها، لأن تكوين المهارات العلمية والتقنية لا يكفي وحده بل لابد من تكوين أفراد يحملون قيم تمجيد العمل للتخلص من عدة مشاكل اجتماعية مثل الجريمة والانحراف والطلاق والتفكك الاجتماعي لأن هذه الآفات إنما يدفع إليها الفراغ والعجز على تحقيق الحاجات العضوية والنفسية والاجتماعية لدى الشباب .

لذلك فقد تعددت مجالات العمل في الحياة المعاصرة للمجتمع الجزائري وتوسع كل مجال من هذه المجالات ليحوي فروع عديدة، وذلك ما أتاح فرصا كبيرة يفترض أن تحقق مناصب العمل لأغلب الشباب إلا أن الواقع غير ذلك فرغم تشعب مجالات العمل وكثرتها فهناك مجال الزراعة وهناك مجال الصناعة كما نجد أيضا مجالات أخرى مثل التجارة ، الصحة، التعليم، الإدارة، البناء، الأشغال العمومية، تربية المواشي وغيرها كثيرة إلا أن الشباب المعاصر ينفر من بعض التخصصات ويفضل البعض على البعض الاخر وهذا ما تسبب في اختلال التوازن وضعف الاقتصاد الوطني وارتفاع نسبة البطالة و حسب ما أعلن عنه الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة البطالة بلغت في أواسط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16و24 سنة 29,7 %، بالمقابل انخفضت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادة الجامعية بشكل طفيف حيث انتقلت من 17,7 % في سبتمبر 2016 الى 17,6 % في 2017 ما يمثل انخفاضا بـ 0.1 % [8]

لذلك فإن الجزائر بحاجة الى الاستثمار في مجالات أساسية للتنمية كالفلاحة والسياحة والصناعة الخفيفة من أجل توفير مناصب الشغل للشباب وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية والعمل على فتح مجال للتصدير الى الخارج وذلك

[6] رحيم حسين، حاجي فطيمة ، مرجع سابق، ص، 4.

[7] ماجد الزيود ، الشباب والقيم في عالم متغير ، دار الشروق ، عمان ، 2005ص37.

[8] عن الاذاعة الجزائريةwww.radio algerie.dz بتاريخ 2017/08/12

يتحقق برسم سياسة تقنع الشباب بضرورة وأهمية الاستثمار في مجال الفلاحة كالزراعة وتربية الماشية ومختلف الحيوانات وتنمية مجال الصيد البحري والاهتمام بالثروة السمكية. إضافة الى زيادة وتنمية الوعي بضرورة المشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني والابتعاد عن الجمود والفراغ الذي يؤدي إلى الانحراف والآفات الاجتماعية فيصبح الشاب عبئ اجتماعي على المجتمع رغم أنهم القوة المحركة لعجلة التنمية والتحضر.

ثالثا :الشباب والواقع الاجتماعي

ماهية الشباب:

تعتبر مرحلة الشباب عند الإنسان هي مرحلة قوة وفتوة وقدرة على الأداء والعطاء وهي فئة من الفئات العمرية لدى الجنسين لها خصائصها وحاجاتها ومتطلباتها ،إلا أن هذا المفهوم يختلف من منطقة إلى أخرى ومن إيديولوجية الى أخرى ومن باحث الى آخر وسوف نركز في تحديد هذا المفهوم على المستوى المجتمعي.

كما تتنوع أيضا المفاهيم العلمية للشباب وذلك بتنوع الاختصاصات والاتجاهات لدى العلماء فمنهم من عرف الشباب على الأساس الزمني والعمري، ومنهم من عرفه على الأساس البيولوجي، ومنهم من عرفه على الاساس النفسي ،ومنهم من عرفه على الاساس الاجتماعي.

أ/ الاتجاه العمري :

وهو الذي يعتبر" الشباب مرحلة عمرية تتراوح ما بين (15-30) عاما وهي المرحلة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة " [9]

ويتضح أن هذا الاتجاه يركز على العامل الزمني في حياة الانسان وعمره بغض النظر عن كل العوامل الاخرى فكل من بلغ من السن 15عاما وكان سنه أقل من 30سنة فإنه يعتبر شابا ويصنف ضمن فئة الشباب مهما كانت أحواله الأخرى.

ب/ الاتجاه البيولوجي :

ويميل أصحاب هذا الاتجاه الى تحديد مرحلة الشباب على أساس اكتمال نمو البناء العضوية والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان ، سواء كانت عضوية داخلية أو خارجية كالعضلات وما إلى ذلك [10]

ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن الشباب لا يتحدد مفهومه بالعمر بل أن الشاب عندهم هو كل من يتمتع بالصحة العافية حتى وإن كان عمر أقل من 15 سنة أو أكثر من 30سنة.

ج/ الاتجاه النفسي:

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة ، وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني فأنت شاب بمقدار ما تشعر بالحيوية والحماس ، والحركة والطموح والأمل في الحياة[11]

---

[9] – ماجد الزيود ، الشباب والقيم في عالم متغير ،مرجع سابق ص.46

10- نفس المرجع، ص45

11- نفس المرجع، ص44

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على الحالة النفسية للإنسان وسعادته ومرحه في الحياة وبشاشته ولذلك فإنه يقع عندهم صاحب الخمسة وعشرين عاما إذا لم يكن مرحا وحيويا موقع الشيخوخة لأنه تعيس يائس لا يملك القدرة والمبادرة على التغير والانجاز .

د/ الاتجاه الاجتماعي :

يرى هذا الاتجاه أن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع وتأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ،ويؤدي دورا أو أدوار في بنائه ، وتنتهي حينما يتمكن الشخص من احتلال مكانته وأداء دوره في السياق الاجتماعي وفقا لمعايير التفاعل الاجتماعي[12].

ويتضح أن أتباع هذا الاتجاه يركزون على الدور الاجتماعي للشخص ومقدرته على أداء ذلك والتمكين من تحمل المسؤولية الاجتماعية وفقا للمعايير الاجتماعية السائدة .

2- احتياجات الشباب:

تختلف احتياجات الشباب من مجتمع إلى آخر ومن بلد إلى آخر، فحاجات الشباب في البلاد المتطورة يختلف عن حاجات الشباب في البلاد النامية وتختلف اهتماماتهم هناك وهناك كما تختلف حاجات الشباب ومتطلباتهم حسب المفاهيم الايديولوجية والدينية ففي المفهوم العلماني نجد بأن حاجات ومتطلبات الشباب لا تخرج عن الماديات والغرائز كالمتطلبات الجسمية من غذاء وملبس وحب الامتلاك وإثبات الرجولة وإشباع الغريزة ، وتكيف مع القيم والعادات الاجتماعية والمنظور العلماني يرى بضرورة توفير هذا الحاجات للشباب دون ضابط أو توجيه وهذا عكس الاسلام الذي يرى أن حاجات الشباب إنما تتمثل بالدرجة الاولى الى التوجيه والتربية الصحيحة والتنشئة السليمة في الاسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

لهذا فان المنهج الاسلامي يركز في مسألة تلبية الحاجات لدى الشباب على تعليم القيم والتحكم في الغرائز والملذات والشهوات والخوف من الله سبحانه وتعالى والابتعاد عن الحيوانية، لأن المنهج الإسلامي هو الأمثل في التعامل مع تخوف الشباب من المستقبل، ومن الأهداف الكلية للحياة وذلك بإحالة الشباب إلى إجابات محددة وواضحة، وتزويده بأفكار وغاياتها، وتكليفه بنشاطات وأعمال تتناسب مع تلك الإجابات[13].

فالإسلام يدعو إلى الصبر والتحكم في النفس والرضى بالقضاء والقدر مع تقديم الاسباب لتحسين المعيشة والمشاركة في المصلحة الجماعية بالطرق المشروعة، ويزود ديننا الحنيف الفرد بالجزاء بالجنة إذا صبر على البأساء والضراء فتجد الفرد المسلم والمؤمن الحقيقي لا ينتحر و لا ينحرف بسبب الفقر وضيق العيش بل تجده راضي بما قسمه له الله سبحانه وتعالى ويخدم الناس بنفس مطمئنة ووجه ضاحك مبتسم لا يحقد على أحد ولا يحسد الاخر على ماله أو ملكه، فإذا فهم الشباب الإسلام حق الفهم فان الامن يعم والمحبة والمودة تنتشر فيعم الخير والرخاء .

---

[12] ماجد الزيود، مرجع سابق ص 46.

[13] -عثمان سيد أحمد محمد خليل ، الشباب وأوقات الفراغ ، أكاديمية نايف للعلوم الآمنة، الرياض 2001 ص51

3- أهمية الشباب ودورهم في المجتمع :

الشباب هو القوة المحركة والدافعة لعجلة التنمية والتطور وهو حصن الامة والوطن بما منحهم الله من امتيازات القوة الجسمية والقدرة على العمل والإنتاج والدفاع عن البلاد، لأن الشباب في كل أمة عماد نهضتها وشرايينها التي تقوم عليها وهم رجال المستقبل المنتظر فهم العاملون بما يجب عليهم من واجبات لله رب العالمين ،ثم لأمتهم وبلادهم والذود عنها وعن مقدساتها والتضحية بكل غال ونفيس في سبيل رخائها وسعادتها وعزها وكرامتها، ولا يكون الشباب كذلك إلا إذا تمسكوا بدينهم وأخلاقهم وقيمهم الاجتماعية ، فإذا اتصف الشباب بهذه الصفة السامية حينئذ يحق للأمة أن تعتز وتفتخر بهم[14] .

فالشباب بحاجة الى مرافقة وتوجيه وتنشئة سليمة وفهم صحيح للقيم والأخلاق عموما، والقيم والأخلاق التي تدعوا إلى العمل وجه الخصوص فلا بد من إدراك مفهوم الصبر كقيمة حتى في مجال العمل وماله من أهمية وربطه بالإيمان السليم لغرض التمكن من الوصول الى إنجازات ونتائج إيجابية، إن الحياة البعيدة عن الايمان تدرب شبابنا على سرعة الغضب واليأس وسرعة التدمير على استعمال النتائج واستبطاء جني الثمار على قلة الصبر على العلم وقلة الصبر على العمل وقلة الصبر على العبادة، حيث نرى أن

الشباب يريد أن يصبح مليونيرا في سنة أو سنتين ويريد أن يعين مديرا عاما بشهر أو شهرين ، ويريد أن يقارع عمالقة الجراحة بعد عملية أو عمليتين [15].

فالاستسلام لليأس والغضب يؤدي الى التخلي عن العمل أو إهماله وهذا مالا يدعوا إليه ديننا الحنيف فالشباب ثروة بشرية هامة ولكن لابد من تعليمهم خبرات الكبار وقيم الدين في العمل لضمان الاستمرار والاستقرار في منظمات ومؤسسات العمل وبالتالي تحقيق أهدافها .

لذلك فإن الاهتمام بالمورد الشباني يبدأ من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد

ومؤسسات العمل لغرض توريث القيم الجميلة التي تدعوا إلى الإخلاص في العمل وإتقانه والصبر على النتيجة والتفاني في العمل من أجل مصلحة الاخرين فعندما تنتشر هذه الثقافة بين أبنائنا نجد خدمات جيدة في المستشفيات وسلعا تليق بمستوى الإنسان وكرامته في الأسواق والمحلات فينمو المجتمع وتتحقق التنمية.

رابعا: التمكين الاجتماعي للشباب والتنمية الاقتصادية:

إن المعادلة التي تحدد للإنسان بوصفه كائنا اجتماعيا هي التي تعطي له كل قيمته بوصفه صانعا للتاريخ وهي التي ينبغي أن يتصحح معناها في أذهاننا، و هذه المعادلة هي التي تحدد سلبية الانسان ولا فعاليته أو إيجابية و فعاليته وهي التي يكتسبها من البيئة الاجتماعية و الثقافية التي تحيط به عبر عمليات التمثيل النفساني وعمليات الإستدماج و الامتصاص للقيم الثقافية.[16]

---

[14] عبد الله بن جار الله بن ابراهيم آل جار الله ،دور الشباب المسلم في الحياة بدون مكان وسنة نشر ،ص4

[15] الشيخ الطيب محمد الشعال ، سلسلة قضايا الشباب ، دمشق سورية بدون سنة نشر ص36

16 الطاهر سعود ، التخلف و التنمية في فكر مالك ابن نبي ، دار الهدى ، ط1 ، 2006 ، بيروت لبنان ، ص 208

لذلك فإن توريث القيم الثقافية للشباب يجمعهم على الوحدة والتفاهم و التحصن من الأفكار الدخيلة المضرة التي تؤدي بهم إلى الانحراف و الابتعاد عن الطريق السوي فتنقص فاعليتهم و إيجابيتهم لكن عملية التنشئة على القيم الثقافية تزرع فيهم روح التعاون والأخوة و العمل التطوعي والفاعلية.

لذلك فإن العلاقة التفاعلية التكاملية بين تمكين الشباب من خلال توظيف قدراتهم واستثمار مهاراتهم ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن مجال سوسيو اقتصادي قائم على ضمان حيازة الثروة وحسن توزيعها وايجاد القوانين والاحكام التي يعتمد وتستند اليها عملية الانتاج والحيازة وفق ضوابط اسلامية تؤسس لتنظيم العمل ورفع من مكانة العامل لضمان الانتاج وتشريع قوانين وقواعد توزيع الثروة .

وعليه تتعدد وتتنوع الأسس والقواعد التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في تفاعلها مع قدرات الشباب وامكانياتهم، حيث انها تتكامل فيما بينها من خلال الثروة الطبيعية الباطنة والظاهرة، كالبترول والمعادن والثروة السمكية ومنها كذلك الثروة الغابية، ومن أسس الاقتصاد أيضا توفر المياه والتربة الخصبة والمناخ الملائم، ولكن هذه الأسس لا تكفي لوحدها ما لم تكن هناك أيدي عاملة كفأه وقادرة على تحويلها وتصنيفها، وكذلك ما لم تكن هناك سياسة تنموية قائمة على التخطيط العلمي، وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في الانتاج ويؤكد هذه النظرة عالم الاجتماع ابن خلدون إذ يقول "...وذلك لأن الأرض كقاعدة معاشية عديمة القيمة إطلاقا إذا لم تتناولها أيدي البشر بالعمل المستمر والانتاج، فالخصب من هذه الوجهة وفي هذه المناطق التي هي مواطن حضارة تقليدية لا يبقى خصبا إذا تناقصت فيها الأيدي العاملة"[17].

ونفهم من قول ابن خلدون أن الانسان هو الذي يصنع التغيير نحو الافضل وتحسين أحواله وأحوال وطنه بفضل عمله وإبداعه وبذل الجهد وعدم الاستسلام لليأس دون تقديم المبادرة والعمل والجهد.

لذلك فإن عناصر التنمية الاقتصادية وعمليات تمكين الشباب أساسها بيئة اجتماعية ملائمة ومحيط عمل محفز يبدأ من التنشئة الاجتماعية للشاب بكل مؤسساتها تعمل على ترسيخ قيمة حب العمل وتحقيق المنفعة للفرد والغير، وكذلك يحتاج نجاح العمل وإقبال الشباب عليه من خلال تبني الدولة لسياسة تنموية شاملة وتوجيه للطاقة الشبانية وحسن استغلال هذه الطاقة باعتبارها من أهم ركائز التنمية وأسس الاقتصاد الوطني .

وباعتبار أن الخبرة في مجالات الحياة لا تكفي وحدها لدفع عجلة التنمية وخلق الثروة وزيادة الانتاج وتحسين مستوى الاقتصاد، من منطلق أن دعائم الاقتصاد اليوم يقوم على حسن تنظيم المؤسسات ومنظمات الاعمال والشركات الكبرى التي تحتاج الى موارد شبانية قوية قادرة على السهر و أداء الاعمال بيسر وسهولة خاصة الاعمال التي تتطلب قوة السواعد والصبر على السهر والتعب، لذلك فإن " الشباب هم القوة العاملة القادرة على قيادة العملية الانتاجية ،وإحداث التنمية والابتكار والتقدم ومراقبة التغيرات في سوق العمل "[18].

وعليه فإنه على المختصين والخبراء الاجتهاد في الحلول لمشكلات الشباب وتوجيه هذه الفئة لخدمة الوطن وتحسين ظروفه وصرفه عن الصراع وتضارب الأفكار العنصرية والجهوية التي تعطل التنمية، وكذا التركيز على القطاعات الانتاجية التي

[17] –عبد المجيد مزيان ،النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ،وزارة الثقافة الجزائر 2007،ص332.

[18] –خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والعمل ، مجموعة النيل العربية ،ط1، القاهرة مصر 2004ص49

تحقق الأمن الغذائي كالفلاحة والصناعة ولابد من تشجيع الشباب وإقناعهم بأهمية هذه القطاعات من أجل التخلص من التبعية وتقليص البطالة، فمثلا يمكن توفير العمل للشباب الخرجين في مجال التنمية الزراعية حيث أكدت نتائج الكثير من الدراسات أن القطاع الزراعي يتميز بالقدرة على توفير عمالة كبيرة لا تحتاج إلى درجة عالية من المهارة وأن زيادة النمو في هذا القطاع من خلال التوسع في استصلاح الاراضي الجديدة، والاستخدام الامثل للموارد الزراعية والاهتمام بزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية والاهتمام بالسوق المحلي والتصدير الى الاسواق الخارجية لكل المنتجات الزراعية والحيوانية كل ذلك من شأنه أن يوفر فرص عمل كبيرة للشباب الخرجين[19].

في الجزائر ليست الاشكالية قلة الموارد الطبيعية ولا قلة الأيدي العاملة، ولكن الإشكالية أن هذه الطاقة الشبانية تفتقد إلى الخبرة وتحتاج الى توجيه ومرافقة وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي للعمل وتثبيت في نفس كل شاب أهمية العمل وضرورته وتدريبه على العمل والمشاركة في أعمال الاسرة والمحيط المجتمعي وبالتالي تنشئته على حب العمل وتحمل المسؤولية ، لأن الفرق بين جيل الأمس وجيل اليوم في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع .

خامسا : عزوف الشباب عن العمل وأثره على التنمية الاقتصادية:

إن المتقصي لواقع الشباب البطال يلمس لديهم النظرة الضيقة والخاطئة عن موضوع العمل والوظيفة والشغل فهم يفضلون تخصصا معين بذاته عن تخصصات كثيرة، رغم أن الفروع والتخصصات التي يرفض العمل فيها قد تكون أنفع وأنجح بالنسبة إليه من التخصص المرغوب فيه، فتجد بعض الشباب يميل إلى العمل في مجالات الادارة والوظائف البعيدة عن الجهد العضلي ويرفض العمل في الزراعة والصناعة والاشغال العمومية رغم ما تعود به هذه الأعمال الأخيرة من عائد على التنمية المحلية، فتتجسد التنمية الحقيقية بضمان الاكتفاء الغذائي وتحقيق الصناعة المحلية للمواد الاستهلاكية الضرورية وبناء هياكل المؤسسات والمصانع الانتاجية وشق الطرق والجسور لربط التجارة المحلية والخارجية، في إطار تأسيس البنية التحتية والأسس الاقتصادية، لتأتي الفنون والآداب والرياضة والتمثيل كنتاج لقوة البنية التحتية وليس العكس من خلال تشجيع الشباب على العمل في هذه المجالات وتنمية افكارهم، ليقول الاستاذ مالك ابن نبي في هذا الشأن "إن توجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي عامة يعني سير الجهود الجماعية في الاتجاه واحد بما في ذلك جهد السائل والراعي، وصاحب الحرفة والتاجر والطالب والعالم والمرأة والمثقف والفلاح لكي يضع كل منهم في كل يوم لبنة جديدة في البناء ".

ويشير هنا مالك بن نبي الى ضرورة ترسيخ حب العمل وتجسيده في الواقع كل يوم وتوحيد الاهداف والغايات من هذه الاعمال وهي بناء هذا الوطن العزيز والسعي في تطويره والارتقاء به وذلك باستغلال كل الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب منهم وحسن توجيههم وتنشئتهم لتحقيق تنمية مستدامة.

لأن عزوف فئة الشباب عن العمل لا يكمن في عدم القدرة، فشباب اليوم يحضون برعاية صحية و غذائية أفضل من شباب الأمس ويتمتعون بمستوى تعليمي أفضل من جيل الامس، ولكن رغم ذلك تجد أن الاقبال عن العمل عند

[19] –خالد الزواوي: مرجع سابق، ص183

جيل الامس أفضل منه عند جيل اليوم خاصة في مجال الزراعة والفلاحة والصناعات اليدوية والأشغال العمومية، ولعل مرد ذلك الى التباين في عمليات التنشئة الاجتماعية خاصة في المحيط الأسري، فالأسرة بالأمس تقوم بتنشئة الأبناء على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية منذ المراحل العمرية الأولى فنجد الطفل يشارك أباه وعمه وجده في الزراعة والرعي والسقي وغيرها، وبذلك يمكن الاعتماد عليه وهو صغير .

لكن الحياة اليومية الاجتماعية اليوم بكل متغيراتها التكنولوجية أنتجت جيل يهتم بالدراسة والتعليم والألعاب وابتعادهم عن المسؤولية الاجتماعية بسبب التدليل الزائد والعناية الخاطئة بالأبناء بسبب الاعتقاد أن إبعادهم عن الانخراط في مجالات العمل المختلفة وأفكاره في مراحل التنشئة يحمي صحتهم الجسمية والنفسية، وهنا تكمن الأخطاء في هذه المراحل.

ومن أسباب عزوف الشباب عن العمل الدور الإعلامي الذي ينعت القدوة فقط في مجال كرة القدم والتمثيل وبالتالي فإن الشباب يقلدون ذلك الممثل واللاعب المشهور ويسعون كلهم الى تحقيق ذلك الوهم الزائف ويرفضون أن يصبحوا رواد في مجال الفلاحة والصناعة، أين تتناقض أحلامهم مع واقعهم وطموحاتهم مع إنجازاتهم فيصبحون عرضة للانحراف والأمراض النفسية والسلوكيات الإجرامية، لتتحول طاقتهم من الايجابية إلى السلبية وبدلا من أن يصبحوا مساهمين في انتاج الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يصبحون بدلا من ذلك بمثابة عائق لعملية التنمية بسلوكياتهم المنحرفة مخلفين ثقل في المسؤولية وأعباءها على مؤسسات الدولة من أجل التكفل بهم وبآثار سلوكياتهم.

وكذلك من أسباب عزوف الشباب عن العمل هو ميلهم الى مجال تخصصاتهم وهذا مالا يجدونه في الواقع وذلك لصعوبة التوازن بين خريجي الجامعات والمعاهد ومؤسسات التكوين المهني وبين مجالات العمل المتوفرة في سوق الشغل، بحيث لا يجب أن يكون هذا عائقا لدى الشباب ومانعا لهم من اقتحام سوق العمل والتحول الى البطالة، فالشباب اليوم يجب أن يتمتع بالمرونة في مجال الابداع والعمل وتحقيق الذات والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية ويقع على المهتمين والخبراء خلق فرص التنافس في العمل بين الشباب .

لقد نشر الموقع الاخباري الجزائري لجريدة الشروق أن نسبة البطالة ارتفعت بالجزائر خلال شهر أفريل من عام 2017 الجاري لتصل إلى نسبة 12.3 %مقارنة بشهر سبتمبر 2016 وبالتالي فإن عدد السكان الجزائريين البطالين هو 1.508 مليون شخص أي مع تسجيل ارتفاع يقدر بـ1.8 % مقارنة بشهر سبتمبر 2016[20].

وهذا يرجع الى قلة فرص العمل بسبب عدم التوافق بين تخصصات الخريجين من المعاهد والجامعات ومراكز التكوين مع سوق العمل ، وكذلك بسبب تفضيل العمل المأجور في الوظائف العمومية والتخلي عن إنشاء مؤسسات فردية وتعاونيات خاصة في مجالات الزراعة والفلاحة والحرف المهنية وبعض الصناعات الخفيفة.

[20] Echourouk online.com بتاريخ 2017/08/13 العدد 9226 ص11 .

سادسا– اقتراحات لعلاج مشكلة عزوف الشباب عن العمل :

إن مسألة الشباب واشكالية البطالة تتطلب من الفاعلين في هذا المجال جهدا كبيرا في تحقيق التوازن المفقود بين المتغيرين، فالشباب البطال يجب التكفل به ونحسن رعايته وإيجاد حلول لمشكلاته لتلبية بعض احتياجاته ومطالبه، لأن ذلك سينعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، فالفراغ واليأس يدفعان الى المخدرات والجريمة والسرقة ومختلف الآفات القبيحة وبالتالي، الضرر بالأمن والاقتصادي والاجتماعي ولذلك لابد من اتباع مجموعة من الاقتراحات للخروج بحلول عملية لهذه المشكلة من أهمها :

1)–إجراء بحوث ودراسات عن موضوع الشباب واحتياجاتهم وميولاتهم ومقارنتها بالتوجه العام لأهداف المجتمع.

2)–التقرب من الشباب البطال وفهم مطالبهم واختبار استعداداتهم .

3)–استغلال الاعلام المفضل لدى الشباب والترويج من خلاله لقيم وأهمية والتشجيع على المشاركة في البناء والتنمية في قطاعات الزراعة والصناعة والفلاحة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج.

4)– بث قيم العمل المنتج من خلال المناهج الدراسية وذلك بتخصيص تدريسها من طرف مختصين اجتماعين أكفاء في أطوار الدراسة الثانوية والجامعية.

5)– توعية الأسرة بضرورة إشراك الأطفال وتربيتهم على قيم العمل المنتج بما يتوافق مع قدرتهم الجسمية والعقلية إناثا وذكورا من أجل القدرة على تحمل المسؤولية في المستقبل وبناء مجتمع متماسك ومنتج.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن عزوف الشباب عن العمل هو من أكبر المؤثرات على التنمية لاقتصادية المستدامة وذلك بسبب نظرتهم الخاطئة للعمل والوظيفة المفضلة وتنشئتهم في الاسرة على الاتكال واللجوء الى ما هو جاهز، وإمضاء الكثير من الوقت في استعمال الأجهزة الذكية والالعاب الالكترونية ومشاهدة التلفاز دون ضابط أو رادع كما نخلص بأن التنشئة الاجتماعية والواقع والمحيط الاجتماعي له دوره وأثره على التنمية والاقتصاد، وبالتالي وجب النظر في هذا الواقع من خلال محاولة تحسينه ومرافقته والاهتمام بفئة الشباب ورعايتها وتوعيتها وحسن توجيهها كي يتم استغلالها فيما هو مفيد لتصبح قوة فاعلة في تنمية المجتمع و إزهار البلاد.